سيادة، وهيبة، هذه المؤسسات اقتصرت على المدن الرئيسة والمناطق القريبة منها. وتشير الوثائق الى ان هذه السياسة لم تكن ترمي الى ايجاد حكم مركزي، حيث كان يتمّ انشاء ثلاثة مراكز حكم منفصلة بعضها عن بعض: في عجلون، في الشمال؛ والسلط، في الوسط؛ والكرك في الجنوب. وكل ما طالب به كورزون، في موضوع مركزية الحكم، خلال تلك الفترة، كان تعيين أحد الضباط ليكون حلقة الوصل بين مراكز الحكم المختلفة في شرق الأردن وبين صموئيل؛ الّا ان هذا الاجراء لم يخلق حكومة مركزية قوية، قادرة على فرض هيبتها على كل المنطقة(٣٧).

استقلال شرق الأردن، بقيادة الأمير عبدالله

في نهاية العام ١٩٢٠، وصل الأمير عبدالله مدينة معان، على رأس جيش حجازي، بهدف مهاجمة الفرنسيين في سوريا، لينتقم منهم، وليعيد الحكم في دمشق الى أخيه فيصل. وكان رد صموئيل على هذا الوجود ان أعاد المطالبة باحتلال بريطانيا لشرق الأردن، لأن الأمير عبدالله سيورّط بريطانيا، حسب رأيه، في حرب ضد فرنسا، ولأن وجوده في هذه المنطقة يشكّل خطراً على أمن فلسطين والمشروع الصهيوني فيها. أمّا رأي الحكومة البريطانية، والذي تمثّل بوزارة الخارجية ووزارة المستعمرات التي كانت برئاسة ونستون تشرشل، والتي حلّت محل وزارة الخارجية في تسيير امور فلسطين وغيرها من المناطق التابعة لبريطانيا، فكان مختلفاً، لأنها كانت تهدف الى اقامة حكومة عربية. وبما ان الأمير عبدالله كان موجوداً مع جيشه في المنطقة، وقد التفّ من حوله رؤساء القبائل والوجهاء، وكان من الصعب طرده بدون استعمال قوة كبيرة ضده، تقرر الاتصال به ومحاولة تعيينه أميراً على المنطقة، بشرط ان يوافق على ألّا يتدخل في شؤون فلسطين وتنفيذ المشروع الصهيوني فيها(٣٨). وكان رأي كورزون، على سبيل المثال، في آذار (مارس) ١٩٢١: «بما ان الأمير موجود في المنطقة، وربما كان من الصعب التخلّص منه، واذا اراده سكان شرق الأردن، فاني لا أرى سبباً يمنع اعطاءهم اياه»(٣٩).

وأخيراً، تمّ تبنّي فكرة تعيين الأمير عبدالله على شرق الأردن في «مؤتمر القاهرة»، الذي عقد برئاسة وزير المستعمرات نفسه، في آذار (مارس) ١٩٢١، وحضره جميع الضباط والسياسيين البريطانيين الهامّين الموجودين في المنطقة وخبراء في الشؤون العربية. وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر تنظيم السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، وسحب أكبر عدد ممكن من الجنود البريطانيين، والتقليل من نفقات الحكومة البريطانية بشكل كبير. واتخذ المؤتمرون عدداً من القرارات الهامّة، منها: تعيين الأمير عبدالله أميراً على شرق الأردن، وأخيه فيصل ملكاً على العراق، ودفع مساعدات سنوية لكل من الأمير عبدالله والشريف حسين، ملك الحجاز، وعبدالعزيز بن سعود، سلطان نجد وملحقاتها، لمساعدتهم في ادارة شؤون بلادهم، بشرط ان يحافظوا على الأمن، وان لا يعتدوا على جيرانهم، وعلى بعضهم البعض(٤٠).

بعد الانتهاء من «مؤتمر القاهرة»، زار تشرشل فلسطين، بهدف الاطلاع على أوضاعها، والالتقاء بالأمير عبدالله، والاتفاق معه على شروط تعيينه أميراً على شرق الأردن، والأسس التي يجب ان تقوم عليها ادارته لهذه المنطقة. وكان توماس لورانس زار الأمير في السلط، ومهّد الطريق لاجتماعه مع تشرشل في القدس. وبدأ تشرشل الحديث، حيث أظهر مساندة بريطانيا للعرب، بقيادة عائلة الشريف حسين، وقال ان يدي حكومته مكبّلتان بشأن مصير سوريا وفلسطين، ولكنها عازمة العقد على انشاء دولة في شرق الأردن تحت قيادته، فيما اذا وافق على عدم المطالبة بسوريا وفلسطين. فرد الأمير عبدالله عليه بأنه يفضّل ان يكون أميراً على شرق الأردن وفلسطين. ولكن تشرشل رفض طلبه، وأعلمه بأنه